نظرية المحافظين الجدد الصبيانية

تشارلي ريس

قبل كتابة هذه المقالة، تجاوز عدد الجنود الأمريكيين الشبان الذين لقوا مصرعهم في العراق ١٨٠٠ قتيل. وتصل كلفة حربي العراق وأفغانستان معاً إلى ٣٤٠ مليار دولار. وهذا ما يحدث عندما ننتخب أناساً يرفضون قبول الحدود التي يضعها دستور الولايات المتحدة. لقد حدد لنا الدستور حكومة لتحكم أمريكا وليس العالم. ولا يعنينا البتة أي أشكال من الحكم توجد في الدول الأخرى، كما لا يعنينا بالمرة تماماً ما إذا كانت النساء في دولة ما يرتدين البرقع أو (البيكيني).

وما من شك في أن الجميع يدركون الآن أن إدارة بوش كانت تعرف أن العراق لم يكن يملك أسلحة دمار شامل، أو أنها كانت غبية بما يكفي لكي تصدق أن العراق كان يملكها بالفعل. وفي ١١ أيلول ٢٠٠١ كان أمامنا عدو واحد تمثّل في تنظيم يسمي نفسه القاعدة. وبدلاً من أن يقتصر على القضاء على ذلك التنظيم، أعلن الرئيس جورج بوش الحرب على العالم. وتبنى النظرية غير الواقعية التي لفقها محافظون جدد موالون لـ "إسرائيل"، تقول إن بمقدورنا الإطاحة بصدام حسين وإقامة ديمقراطية جيفرسونية في العراق، وإن هذا النموذج الرائع سينشر الديمقراطية الليبرالية في الشرق الأوسط برمته. وقال أولئك المحافظون الجدد إن ذلك السيناريو سيكون زهيد التكلفة وسهلاً. ولم تكن النظرية صبيانية وتبسيطية فقط، بل كانت غبية. هذه النظرية كان لا بد من توقعها من مجموعة أكاديميين لم يسمعوا أبداً صوت إطلاق النار، ولا يقرأون العربية أو يتحدثونها، بل لم يقضوا أي وقت في الشرق الأوسط.

وفي حرب العراق كنا المغفل الذي ضحك عليه الجميع. فأحمد الجلبي تعامل معنا كمغفلين، و"الإسرائيليون" تعاملوا معنا كذلك. وقد حصل كل من الجلبي و"الإسرائيليين" على ما أراد، وهو القضاء على حكومة صدام من دون إنفاق دولار واحد من أموالهم أو فقدان قطرة واحدة من دمائهم. وبدلاً من أن يدفع نفط العراق تكاليف الحرب، كما وعد المحافظون الجدد، ندفع ٦١ دولاراً لبرميل النفط. وبعد عامين من الاحتلال الأمريكي للعراق، لا يزال الشعب العراقي يفتقر إلى (١) الأمن، (٢) السلطة التي يعتمد عليها، (٣) البنزين الزهيد الثمن والمتوفر، (٤) الماء النظيف، (٥) شبكة مجار ملائمة، و(٦) اقتصاد قابل للبقاء. ويمكن للإمبرياليين المخادعين في واشنطن أن يعزوا ذلك إلى المقاومة، ولكنني أؤكد لكم أن الشعب العراقي يلقي مسؤولية ذلك علينا.

وهناك في الوقت الحاضر المزيد من الإرهاب وليس العكس. والشرق الأوسط الآن أقل استقراراً وليس العكس، ولن نصل في خاتمة المطاف إلى تحقيق الديمقراطية في العراق. وسينتهي بنا الأمر إلى ظهور ثيوقراطية في العراق متحالفة مع إيران، أو إلى حرب أهلية أو تشكيل حكومة أخرى استبدادية، إلى آخر تلك البدائل السيئة. وفي الوقت نفسه، فإن حريتنا تتقلص. وما نسميها خطى ديمقراطية (شكل حكومتنا جمهورية وليس ديمقراطية) تطورت عبر القرون من بلدنا الأم، أي المملكة المتحدة. ولم تترسخ أقدامها في أي مكان آخر من العالم إلا في الدول الناطقة بالإنكليزية، ولم تجد لها مكاناً حتى في قارة أوروبا. وهي إنكليزية تماماً استناداً إلى القانون العام الإنكليزي.

ويتعين على المرء أن يكون أبله أو جاهلاً تماماً بالعالم الإسلامي لكي يتوقع إمكانية فرض ذلك النظام في العراق تحت تهديد السلاح. وتفتقر واشنطن إلى الفطرة السليمة إلى حد مدهش يجعلني في بعض الأحيان أفكر في أنه ينبغي علينا أن نعهد بوزارة الخارجية إلى تيمسترز يونيون (نقابة عمال أمريكية تتكون أساساً من سائقي الشاحنات) وبعمل الاستخبارات إلى المافيا.

وفي الأسبوع الماضي قتلت مجموعة من أفراد الميليشيات المسلحة، الذين لم يكونوا قد تلقوا أي تدريب رسمي، ١٤ من "أفضل الجنود في العالم تدريباً وتسليحا" بقنبلة واحدة محلية الصنع. ويعرف المسلحون شيئا واحدا فات على أذكياء واشنطن البارعين: إن طريقة مواجهة جيش يملك التقنية المتقدمة هي أن تحاربه بتكتيكات وأسلحة التقنيات العادية. وما دمنا نحتفظ بقواتنا في العراق، سيموت بعض من جنودنا لأن المرء عندما يقتل رجلاً في ذلك الجزء من العالم يكتسب تلقائياً عداوة عائلته. وبكلمات أخرى، إننا نصنع مقاتلين ومقاومين جدداً في كل مرة نقتل واحداً من المسلحين. وكما كان الحال مع قوات الفيتكونغ في فيتنام، يعرف المسلحون أنهم لا يستطيعون التغلب علينا في ميدان القتال، ولكنهم يعرفون أنهم سيكونون موجودين على المدى الطويل في العراق، ونحن لن نكون هناك.

عن:
المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب

الفكرة الفيدرالية والثورة الفيدرالية

احسان عبد الهادي النائب

الفيدرالية هي فكرة ترتبط اهميتها بالقانون الطبيعي في تعريف العدالة والحق الطبيعي في صياغة جذور المجتمع السياسي ودستوره الملائم.

وبرغم ان هذه الاسس تراجعت نوعا ما منذ التحول نحو النظريات العضوية والوضعية في السياسة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فان الفيدرالية كشكل للتنظيم السياسي، اخذت بالنمو باعتبارها عاملا في تشكيل السلوك السياسي.

والان في ظل ازمة التحول من مجتمعات الحداثة الى مجتمعات ما بعد الحداثة، تعود الفكرة الفيدرالية الى البروز قوة سياسية مهمة كما كانت عليه الحال عند الانتقال من العصور الوسيطة الى عصور الحداثة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. انها ترتكز على الاساس التوافقي في المجتمع السياسي وعلى اهمية الحرية في الدستور، وهذه المبادئ تزداد اهمية في ظل عالم متزايد التعقيد والاعتمادية المتبادلة، اذ على الشعوب ان تتعايش معا سواء ارادت تلك ام لا، وان تطمح ايضا الى ادارة هذا التعايش باسلوب ديمقراطي.

يرى العديد من الفلاسفة وعلماء اللاهوت والسياسة في العالم الغربي ان جذور الفيدرالية قديمة، والكلمة (Federal)مشتقة من الكلمة اللاتينية (Foedus)، التي تعني ميثاقاً او عهداً، الترتيب الفيدرالي في جوهرة هو شراكة تقام بموجب ميثاق والعلاقات التي تنطوي عليها هذه الشراكة تجسد النوعية الخاصة من المشاركة التي يجب ان تسود بين الشركاء استنادا الى الاعتراف المتبادل بدور كل شريك، ومحاولة تعزيز وحدة خاصة بين هؤلاء الشركاء، بالمعنى الاوسع، تقوم الفيدرالية على ربط الافراد والجماعات والمجتمعات السياسية في اتحاد ابدي، لكنه محدود بطريقة توفر امكانية السعي الفعال نحو الاهداف المشتركة، مع الحفاظ على خصوصيات كل الاطراف، وكمبدأ سياسي، للفيدرالية له علاقة بانتشار السلطة بالمعنى الدستوري، بحيث ان العناصر التي تشكل الترتيب الفيدرالي تشترك في عمليات صنع السياسة المشتركة والادارة، في الوقت الذي تجري نشاطات الحكومة المشتركة بطريقة تحفظ لها انتهاءها كاجزاء وتقوم الانظمة الفيدرالية بذلك من خلال توزيع السلطة دستوريا بين هيئات عامة واخرى فرعية بطريقة مصممة لحماية وجود وسلطة الجميع. ففي النظام الفيدرالي تصنع السياسات وتنفذ من خلال التفاوض بطريقة تجعل الجميع يشاركون في الصنع والتنفيذ.

اما الثورة الفيدرالية، فهي من بين اكثر الثورات انتشارا التي تغير وجه الكوكب في عصرنا الحالي ففي عصري الحداثة، ظهرت الفيدرالية وسيلة رئيسة لتوجيه الرغبة المتصاعدة لدى الناس في الحفاظ على او إحياء مميزات المجتمعات الصغيرة مع الضرورة المتناهية للمجتمعات الاكبر في استخدام الموارد المشتركة او الحفاظ او تقوية تميزها الثقافي ضمن اطار سياسي اكثر اتساعا ونتيجة لذلك تم تطبيق الترتيبات الفيدرالية على نطاق واسع من جانب، لدمج المجتمعات السياسية مع الحفاظ على التنوعات الداخلية المشروعة، ومن جانب آخر، لإقامة ارتباط بين هذه المجتمعات القائمة من اجل المنفعة الاقتصادية وتعظيم الامن.

وما تجدر الاشارة اليه هو ان هناك نحو ٤٠٪ من سكان العالم اليوم يعيشون ضمن مجتمعات تتبى الفيدرالية رسميا، وهناك ثلث آخر يعيش في مجتمعات تطبق الترتيبات الفيدرالية بطريقة او باخرى.

ان احد الاسباب الرئيسة في تطور وفهم الفيدرالية وتطبيقها يكمن في اعادة تأكيد الهويات الاثنية والاقليمية، التي تعد بأن تكون قضايا سياسية رئيسة في هذا الجيل وفي القرن المقبل.

فهناك اليوم نحو ثلاثة آلاف مجموعة اثنية او قبلية في العالم لها وعي بهويتها، ومن بين مجموع الدول المستقلة سياسيا، هناك اكثر من مئة واربعين دولة متعددة الاثنيات وان ٥٨٪ منها تعتمد ترتيبات تستخدم المبادئ الفيدرالية بطريقة او بأخرى.

كما ان معظم الدول الجديدة في آسيا وافريقيا يمكن ان تتعامل مع قضية تعدد الاثنيات، وهي قضية يمكن التكيف معها سلميا من خلال تطبيق المبادئ الفيدرالية التي ستجمع القرابة (أساس الاثنية) والتوافق (اساس الحكومة الديمقراطية) في ترتيبات سياسية حيوية محمية دستوريا تشمل مجتمعات اقليمية وغير اقليمية.

فالشرق الاوسط ليس استثناء عن هذه الحركة، وفي الحقيقة ان الكثير من المشكلات الراهنة في هذه المنطقة تعود الى تفكك الامبراطورية العثمانية، التي نجحت في جمع تنوع مجتمعي داخل دولة شاملة لعدة قرون. والحروب والصراعات التي قامت والقائمة الان، فضلا عن مشكلات الاقليات في هذه المنطقة، تقدم شهادة لهذا الواقع، لكن الشرق الاوسط يحتاج اكثر من غيره الى فيدرالية ما بعد الحداثة التي لا تستند الى الحدود الاقليمية، بل تعترف بوجود شعوب راسخة من زمن طويل.

ونود ان نشير الى وجود نوع من الفيدرالية او نوع من الترتيبات الفيدرالية تحت عنوان(Cosociational)او ما تعرف بالفيدرالية غير الاقليمية اذ في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي اعيد الاهتمام بمصطلح (الديمقراطية من دون اغلبية او ديمقراطية اللا أغلبية) التي تدخل هذه الفيدرالية ضمنها كنماذج متميزة للتنظيم السياسي لها قواعدها الخاصة وتفهم ايضا من اطرها الخاصة. وتعتبر كتعبيرات ناقصة لديمقراطية الاغلبية.

ان الانظمة الفيدرالية تعتمد على اغلبيات مشتتة على اساس اقليمي عموما، بينما الانظمة في هذه الفيدرالية تعتمد على اغلبيات متداخلة غير اقليمية في طبيعتها، وكلاهما يتضمن بناء نظام الاجماع الذي لا تتضمنه الانظمة القائمة على الاغلبية، ومن الامثلة على الاغلبيات المتشتتة للانظمة الفيدرالية، الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة والاستفتاء الدستوري في سويسرا. اما في الفيدرالية التي نقصدها، أي انظمة الاغلبيات المتداخلة في السياسات فنجدها في رواندا والائتلاف النمساوي الواسع.

في هذه الحالات لا نقول ان الاغلبية لا تحكم، بل ان سمة ائتلاف الاغلبية والجهد الضروري لبنائها اكثر جوهرية، ويتم تصميمها للحصول على اجماع اوسع داخل مجتمع سياسي ككل قياسا بحال الاغلبيات البسيطة.

ان الفيدرالية بالشكل المتعارف عليه (الفيدرالية الاقليمية) نظام اكثر صرامة من هذه الفيدرالية (الفيدرالية غير الاقليمية) فبينما الاخيرة مرنة جدا، فان الاولى اكثر صرامة من حيث الترتيبات الفيدرالية وتستند الى دساتير تؤسس لاطر واضحة نسبيا في التنظيم الحكومي لا يمكن تجاهلها بسهولة.

مصطلحات ومبادئ الفيدرالية

لقد كان هناك جدل اكاديمي بشأن تعريف الفيدرالية، ومن اجل التوضيح لا بد من ان نميز ثلاثة مصطلحات هي:

الفيدرالية(Federalism)، والانظمة السياسية الفيدرالية(Federal Polilti-cal systems)

والفيدراليات(Federations).

ان الفيدرالية ليست تعبيرا وصفيا. بل هي تعبير معياري يشير الى الدعوة لحكومة متعددة الطبقات تجمع عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي الاقليمي، انها تقوم على الاعلاء من شأن الجمع بين الوحدة والتنوع ومن اهمية احداث التكيف بين الهويات المتمايزة وتعزيزها والحفاظ عليها ضمن اتحاد سياسي اكبر. وجوهر الفيدرالية كمبدأ معياري هو ادامة الاتحاد واللامركزية في الوقت نفسه.

اما مصطلحا (الانظمة السياسية الفيدرالية) و(الفيدراليات) فهما مصطلحان وصفيان ينطبقان على اشكال معينة من التنظيم السياسي. ويشير مصطلح (النظام) السياسي الفيدرالي الى مجموعة واسعة من الانظمة السياسية التي تضم مستويين او اكثر من التشكيلات الحكومية، وتجمع عناصر من الحكم المشترك عبر المؤسسات المشتركة والحكم الذاتي الاقليمي لحكومات الوحدات المشكلة للدولة.

وضمن هذا النطاق يدخل طيف واسع من الاشكال التنظيمية التي لا تعتمد شكل الدولة الموحد (non-unitaryforms)

ويمتد هذا الطيف من شبه الفيدراليات و (الفيدراليات) الى (الكونفدراليات) وما هو ابعد من ذلك، وتم تسمية نماذج لهذا التطبيق المتنوع شملت، الاتحادات، والاتحادات اللامركزية دستوريا، والفيدراليات، والكونفيدراليات، الولايات، والمقاطعات، والسلطات الوظيفية المشتركة، فضلا عن ذلك هناك انظمة سياسية اخرى خارج هذا الاطار العام للانظمة الفيدرالية قد تجمع بعض الترتيبات الفيدرالية، لان الزعماء السياسيين وابناء الامة يكونون اقل التزاما باعتبارات النقاء النظري من التزامهم بالسعي البراغماتي من اجل ترتيبات سياسية قابلة للعمل، ومثل هذه الاعتبارات قد تقود ايضا الى هجائن (hybrids) مثل الاتحاد الاوروبي الذي اخذ يتجه في السنوات الاخيرة نحو اعتماد بعض سمات الفيدرالية، برغم انه كان في الاصل تشكيلاً كونفدرالياً.

وضمن نطاق الانظمة السياسية الفيدرالية، تمثل الفيدراليات (federations)نماذج معينة لا تكون فيها الوحدات الفيدرالية او المشكلة للحكومة تابعة دستوريا لبعضها، فلكل منها سلطات مستقلة مشتقة من الدستور وليس من مستوى حكومي آخر، وكل منها مخول بالتعامل المباشر مع مواطنيه في اطار ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والضريبية، وكل منها يتم بشكل مباشر من مواطنيه.

ان الخصائص البنيوية العامة للفيدراليات كنموذج معين من التنظيم السياسي الفيدرالية هي:

❖ان هناك تشكيلين حكوميين يتعامل كل منهما مباشرة مع مواطنيه.

❖ان هناك توزيعا دستوريا رسميا للسلطة التشريعية والتنفيذية وتخصيص العوائد بين التشكيلين الحكوميين يضمن بعض مجالات الاستقلال الذاتي والحقيقي لكل تشكيل.

❖تحديد مستوى تمثيل وجهات النظر الاقليمية المختلفة في اطار مؤسسات صنع السياسية الفيدرالية، وهو ما يحدث غالبا من خلال شكل معين لمجلس فيدرالي ثانٍ.

❖ان يكون هناك دستور أعلى مكتوب غير قابل للتعديل بشكل احادي ويتطلب موافقة نسبة كبيرة من الوحدات المشكلة للبلد.

❖تأسيس نظام قانوني يفض النزاعات بين الحكومات (الادارات الفيدرالية).

❖ايجاد عمليات ومؤسسات لتسهيل التنسيق بين الحكومات في تلك المجالات التي تتداخل فيه المؤسسات الحكومية.

وهنا يجب ان نشير الى بضع نقاط مهمة:

أولا: هناك فرق بين الشكل الدستوري والواقع العملي، ففي الكثير من الانظمة السياسية هناك اشياء، غير الممارسة السياسية، في الطريقة التي يعمل الدستور بموجبها، ففي كندا والهند مثلا، كان الدستور الاولي شبه فيدرالي يحتوي بعض السلطات المركزية المشابهة لما هو موجود في الانظمة الموحدة، لكن هذه السلطات قد تم التخلي عنها في كندا، اما في الهند فبرغم انها ما زالت مستخدمة الا ان هذا الاستخدام قد تم تعديله، وبالتالي فإن الواقع العملي في الحالتين يقترب اكثر من شكل الفيدرالية الكاملة وهناك امثلة بارزة عن تأثير الممارسة العملية نجدها في سويسرا وروسيا وبلجيكا، وبالتالي من اجل ان نفهم الانظمة الفيدرالية عموما والفيدراليات خصوصا، يغدو ضروريا ان ندرس اطرها القانونية الدستورية وسياستها العملية والطريقة التي يتفاعلان بها.

ثانيا: اذا كانت معرفة الخصائص الهي كلية لنظام سياسي فيدرالي معين من اجل فهم مزاياه مسألة مهمة فمن المهم بنفس القدر ان نفهم طبيعة العمليات السياسية، فمن السمات المهمة التي لا بد من ان تحتضنها العملية الفيدرالية وجود ميل قوي نحو الديمقراطية لانها تفترض القبول الطوعي من المواطنين في الوحدات المشكلة، واللامركزية كمبدأ يتم التعبير عنه من خلال المراكز المتعددة لصنع القرار السياسي والمساومة السياسية المفتوحة كسمة اساسية للطريق الذي يتم من خلاله الوصول الى القرارات، وعملية الضبط والموازنة لتجنب تركيز السلطة السياسية، واحترام الدستورية، لان كل تشكيل حكومي يشتق سلطته من الدستور.

ثالثا: قد تكون العمليات الفيدرالية اقليمية او غير اقليمية، او قد تشمل الاثنتين معا. واذا كانت هناك بعض الامثلة عن فيدراليات لا تحتوي على وحدات اقليمية معترف بها في الدستور (كما هو الحال في المناطق البلجيكية)، فان التوزيع الدستوري للسلطة بين الوحدات الاقليمية هو الى حد كبير النمط الاكثر شيوعا بين الفيدراليات وفي الكثير من الفيدراليات يتم توزيع السلطات الدستورية بشكل متماثل بين مجموعة من الوحدات، ولكن ما تجدر الاشارة اليه هو ان بعض الانظمة الفيدرالية لا تقيم علاقة متماثلة بين الوحدات الاساسية (كندا، ماليزيا، الهند، اسبانيا، روسيا)، وفي بعضها هناك (اقليم يتم تمييزه عن الوحدات الاساسية من خلال منحه قدرا اقل من الاستقلال الذاتي.

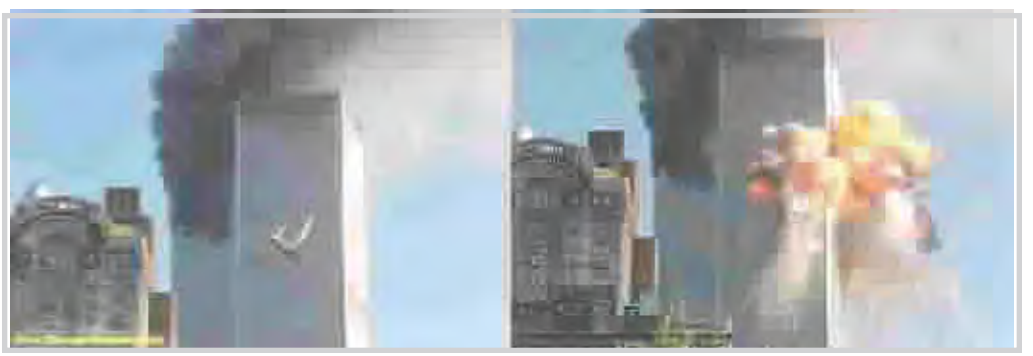

كيف يضمن الهاشميون المستقبل؟

شاكر النابلسي

وكان من نتيجة كارثة ١١ سبتمبر أن لا بلد عربياً مدللاً أو مسكوتاً عنه، احتفظ بهذا الوضع كما كان عليه الحال قبل ١١ / ايلول، وفي أثناء الحرب الباردة. وأن الإصلاحين السياسي والاقتصادي اللذين لا تطالب بهما أمريكا اليوم بالنسبة لبلد عربي معين، وتغض الطرف عن الفساد والتسيب والتجاوز الديمقراطي، شأن لن تسكت عنه في المستقبل القريب. لإن الإصلاح أصبح مصلحة امريكية قبل أن يكون مصلحة عربية. فأمريكا تريد هذا الشرق (أرض الذهب الأسود، وأكسير الصناعة) بحيرة هادئة ساكنة، تدر يومياً أكثر من عشرين مليون برميل من النفط، بكل سلاسة ويسر وتدفق وأمان واستمرار، ومن دون وجود حكام ديكتاتوريين، يتحكمون في مخزونات النفط الهائلة، ويهددون بها الغرب من حين الى آخر، أو يسرقون النفط، فتصبح بلادهم بلاد الثورات والاضطرابات والنزاعات السياسية، مما يعيق تدفقه، ويعود على الغرب بالخسارة وتوقف الحياة.

-٢-

من المعلوم ، أن الأردن بلد صغير وفقير جداً. فلا زراعة، ولا صناعة، ولا سياحة، ولا موارد طبيعية لديه، تكفي لأن يطعم أكثر من خمسة ملايين نسمة خبزا الآن . وأن جزءاً كبيراً من دخله يأتي من تبرعات ومنح وقروض من الدول العربية والأجنبية.

ولذا، يبدو الأردن مرتهناً للآخر العربي والغربي. وأن قراراته الداخلية والخارجية المصيرية تتأثر تأثراً كبيراً بالعامل الاقتصادي وبحجم الدين المتراكم عليه. وأن الذي يدفع هو الذي يُقرر. اضافة إلى ذلك، فإن الأردن بفقره وقلة موارده، وبضخامة دينه العام (نحو ٢٠ مليار دولار، في ٢٠٠٥) قياساً لموارده الطبيعية وناتجه القومي العام، يتكلف مبالغ طائلة للصرف على المؤسسة الملكية التي يعيش معظم أفرادها على ما تدفعه لهم خزينة الدولة الفقيرة. وهذا يعني أن المؤسسة الملكية الهاشمية الأردنية مؤسسة مُكلفة بالنسبة لبلد فقير كالأردن، وأن على هذه المؤسسة أن تقدم للأردن ما يبرر هذه التكلفة أو جزءاً منها، وذلك بالقيام بإصلاحات دستورية جذرية، وبالتخلي عن كثير من صلاحيات الملك التي أقرها دستور ١٩٥٢، في ظل ظروف سياسية محلية واقليمية وعالمية لم تعد قائمة الآن، وبتحويل الأردن إلى ملكية دستورية وليس ابقاؤه ملكياً مطلقاً كممالك القرن التاسع عشر في أوروبا، وكما هي الحال الآن في الأردن، ومنذ الاستقلال ,١٩٤٦

-٣-

وإذا أردنا أن نقدم العوامل التي ستساعد الهاشميين على الاستمرار في حكم الأردن، من دون أن يتعرضوا لهزات عنيفة، كما حصل في مصر وليبيا والعراق وإيران والمغرب وموريتانيا وغيرها من دول الشرق الأوسط، فعليهم أن يقرأوا تاريخ المنطقة جيداً، ويستمعوا إلى صوت العقلانية السياسية الواقعية. وأن لا ينقادوا إلى نداءات الدهماء في الشارع الأردني التي كادت تودي بالمملكة في ١٩٥٦/١٩٥٧ (أزمة حلف بغداد) إلى التهلكة، وكذلك في ١٩٧٠ (الأزمة مع منظمة التحرير الفلسطينية)، وفي ١٩٩١ (الوقوف إلى جانب صدام حسين في حرب الخليج الثانية). وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

١- اقرار دستور حداثي جديد للأردن يُطرح للاستفتاء العام، ويُعيد صياغة الهوية الأردنية في ضوء المستجدات التي قامت في السنوات الخمسين الماضية.

٢- تخلّي الملك عن صلاحياته في تعيين رئيس الوزراء واقالته، وانتخاب رئيس الوزراء بالاقتراع السري المباشر مدة أربع سنوات، ولفترتين رئاسيتين فقط.

٣- تخلّي الملك عن صلاحياته في حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته القانونية. فلا يجوز ان يأتي الشعب بمجلس للنواب ويقوم الملك بحله.

٤- عدم تأجيل مواعيد الانتخابات التشريعية المقررة لأي سبب من الأسباب المحلية أو الاقليمية أو العالمية.

أحدثت كارثة ١١/ايلول ٢٠٠١ انقلاباً كبيراً في المعادلات السياسية العالمية والعربية ، فلم يبقَ شيء على حاله ، ودخل الشرق الأوسط في غيابة الجُب الأمريكي. وأصبح أقرب إلى أمريكا من كندا وكوبا والمكسيك. بل إن امريكا الآن أصبحت تقف بجيوشها على الحدود الأردنية والسورية والسعودية والإيرانية والتركية بموقعها في العراق.